نظرات عن الحزب الجمهوري .. دروس وعبر .

عدنان صالح محمد

مضى على تأسيس الحزب الجمهوري ما يقارب خمسون عاما، بعد سنة ونصف من ثورة ١٤/تموز /١٩٥٨ المجيدة. لقد احتضن هذا الحزب مجموعة كبيرة من المثقفين الكبار من ابناء الشعب العراقي بكافة طبقاته، وقومياته التقدمية والقوى التقدمية اليسارية، والمؤلفين من اوساط البرجوازية الصغيرة من الاطباء والمهندسين والمدرسين والمحامين، لتحقيق تضامنهم التقدمي العصري. بعيدا عن الافكار الشوفينية والقوى القومية الرجعية بما فيها سلطة عبد الكريم قاسم. وان احد الاسباب لتأسيس هذا الحزب هو تعزيز استقلال العراق وسيادته الوطنية ونهجه الديمقراطي، بالرغم من عدم ديمومة هذا الحزب وانتكاسته بعد انقلاب ٨/شباط /الاسود عام ١٩٦٣، لكنه دخل في تاريخ جديد بنضال اعضائه وتكاتف المثقفين المنضمين اليه في جميع ارجاء العراق.من اجل خدمة ابناء الشعب،لان منهاجه وشعاره هو تحقيق حياة كريمة لهم خال من الاضطهاد والاستغلال الطبقي،من اجل رفاهية الشعب بأسره دون تمييز عنصري بينهم في الفكر او العقيدة او الدين، لقد امنت بهذه الفكرة الطبقة الواعية من المثقفين لانهم يشكلون وحدة متماسكة وقوية ،فأصبحوا كالشمعة التي تتوهج في الليل الدامس ،همهم الوحيد بناء مستقبل مشرق للشعب العراقي والاجيال الصاعدة، وليس في اجندتهم الحروب او استعمال وسائل القهر او الابادة الجماعية ،لذلك دخل هذا الحزب في ذاكرة التاريخ من اوسع ابوابه لانه حزب راسخ مبني على اسس العلمية والاقتصادية والثقافية حيث ان هذا الحزب قدوضع له مؤسسيه نظاما داخليا ذات منهج ديمقراطي سليم الى ان خيمت على عراقنا العزيز سحابة سوداء وذلك بعد الانقلاب ٨/شباط /الاسود عام ١٩٦٣ حيث نزفت دماء زكية للابرياء من دون ان يكون لديهم ذنب يذكر سوى انهم وطنيون ويشعرون بحقهم الانساني في الوجود لبناء حياة افضل للشعب المكافح ورفع الشأن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لجمهوريتنا الفتية، ورفع العراق الى مصاف الامم الراقية والمتقدمة ولكن بعدما انطفأ هذا النور وفق ما ذكرناه وجرى ما جرى للعراقيين من الآلام والاحزان ،بعد ان حل القتل والدمار والتخلف والرجوع بالبلاد الى العصور المظلمة وحالة الفوضى بحيث لم يعد للقانون من اهمية ودور فعال في المجتمع، فظهرت المحسوبية والمنسوبية واختلاس اموال الدولة والشعب بمجئ حزب البعث الى سلطة واحداث المجازر بحق ابناء الشعب الابرياء فلم يفلت من ايديهم الا القلة القليلة. لقد توهم الشعب المظلوم وتصوروا في البداية بأن حزب البعث يؤمن بالقانون والاخلاق والوطنية ،ولكن خاب ظنهم بعد ان اثبتوا بأفعالهم المشينة انهم مجردون من تلك القيم والمبادئ الانسانية النبيلة .

بدايات تأسيس الحزب الجمهوري

في بداية عام ١٩٦٠ تأسس الحزب الجمهوري من قبل (٢٣) عضوا من الشخصيات الوطنية المثقفة والواعية، ليصبحو من المؤسسين لهذا الحزب ريثما تمت الانتخابات او الترشيح فيما بينهم لتولي المناصب الحزبية والقيادية كما هو ثابت من المنهاج والنظام الداخلي، واصبح الحزب منهاجا ديمقراطيا واضحا مادام يؤمن بالأنتخاب والترشيح ...

لايخفى على الشعب العراقي وجود عدة اسباب وتداعيات لتأسيس الحزب الجمهوري.فالمؤامرات الدولية التي تم التخطيط لها من قبل انكلوامريكي لمجابهة القوى الوطنية خاصة وان العراق غني بثرواته الطبيعية وتم استغلاله من قبل الاستعمار وقد فقده بمجئ ثورة ١٤/ تموز ١٩٥٨ المجيدة. كان لابد ان يجابه بالمؤامرات تلو الاخرى في سبيل قمع الحياة الحرة الكريمة للشعب الرغيد، فقد التف حول الزعيم عبد الكريم قاسم مجموعة من الجواسيس كان هدفهم نشر الادعاءات الباطلة الكاذبة ضد الموطنين. فكانت خطة الاستعمار في غاية من الدقة. فقد استطاعوا فصل الزعيم عن القوى الوطنية وان يسلكوه طريقا مغايرا للطريق الامل الذي انتظره الشعب العراقي بمجئ ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ ومن ثم حياكة المؤامرة واخذ السلطة بالقوة واعادة الفوضى الى البلاد وتمهيد الطريق لدخول الاستعمار الى العراق وسيطرتهم على الدولة بعد ثورة ١٤/تموز /١٩٥٨ المجيدة طردوا بقوة الشعب. على هذا النهج عمل المفكر الكبير العلامة الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم لايقاف تلك المؤامرة وعدم فسح المجال للجواسيس بالسيطرة على العراق.

لقد اجتمع المثقفون منادين بتأسيس الحزب الجمهوري رغم ان الزعيم عبد الكريم قاسم لم يمنح الاجازة لهم. ورغم نجاح المتآمرين بأن يخطوا خطوة كبيرة نحو اغراضهم الاجرامية. لكن التاريخ شاهد على خدمة هؤلاء المثقفين للشعب العراقي الابي الوفي وكانت الاحزاب الوطنية يؤيدون هذا الحزب بضمنها وحليفها الكبير الحزب الشيوعي العراقي استمرت تلك الخطط نافذة على حالها الى ان وصلوا الى مأربهم الدنيئة وتم انقلاب شباط الاسود عام ١٩٦٣.

تم تغيير معالم الدولة الى مشهد مرعب، تحولت المنازل والمدارس والشوارع الى السجون خاصة للمعتقلين وتم اعتقال خيرة الناس، واصبح التعذيب والنهب والاختلاس وهتك الاعراض والقتل مشهدا يتكرر كل يوم، كل هذا بأسم القومية العربية لكن القومية العربية في حقيقة الامر براء منهم.

وكان الحزب الجمهوري يتضمن في عضويته اشخاصا لديهم نزعات قومية ودينية واشخاصا مستقلين ومنهم الوطنيون واليساريون والشيوعيون. لانه في الحقيقة وحسب رأينا المتواضع كان هناك الكثير من الاشخاص ممن ايدوا الحزب الجمهوري على اساس ان هذا الحزب هو جزء من النظام الجمهوري الذي اطاح بالنظام الملكي، وعلى اعتبار ان النظام الجمهوري استطاع ان يسقط قلاع المستعمرين والتي كانت تسمي نفسها دولة بريطانيا العظمى.

ان تأسيس الحزب الجمهوري قد مهد للكثير من ابناء الشعب العراقي فرصة تاريخية ثمينة لاعادة عراق ديمقراطي جديد ذات مستقبل زاهر، يعتمد على الايادي الخيرة من العراقيين الشرفاء ممن يؤمنون بقيمة الانسان العراقي وتطلعه الى بناء دولة الجميع بعيدا عن الميول والاتجاهات القومية الضيقة.

والجدير بالذكر ان الحزب في منهجه الديمقراطي يؤمن باقامة نظام برلماني يستند الى مجلس وطني واحد منتخب بصورة حرة وبطريقة انتخابات قانونية سليمة كما ويعمل الحزب من اجل تعزيز اواصر التآخي بين الشعب العربي والكوردي وغيرهم من القوميات وتوطيد الوحدة الوطنية على اساس متين، ويقر الحزب ممارسة الشعب الكوردي كافة حقوقه وتطلعاته. كما يعمل جاهدا من اجل تعزيز واسقلال السياسة الوطنية وانتهاج سياسة حيادية وتحقيق الصداقة مع جميع شعوب العالم. اما السياسة الاقتصادية فأن الحزب يؤمن بوضع خطة تعمل على زيادة نسبة الدخل الوطني. لغرض استثمار وبناء اساس اقتصادي وضمان حسن توزيع الثروات بين جميع طبقات الشعب العراقي والاهتمام بالمشاكل الزراعية ومعالجتها بالسبل القانونية الصحيحة وكما يؤمن بتمتع المرأة العراقية بكامل حقوقها السياسية والحياتية كشريكة الى جانب اخيها الرجل من اجل بناء العراق الجديد.

التحالفات مع من؟ والانتخابات من اجل مـــن؟

سعيد جوقي
saeedgwoky@yahoo.com

منذ ان تاسست الدولة العراقية والى يومنا هذا.. والعراقيون يستبشرون بالخير لان الشعب العراقي بكل اطيافة ومكوناته الاجتماعية والدينية والقومية والمذهبية هو شعب بسيط ويحب الخير والعيش بسلام..

لكن الحكومات المتعاقبة على حكم هذا الشعب والأنظمة السياسية التي ربطت مصير الشعب العراقي بمصير النظام الحاكم، إما عن طريق انقلاب عسكري او بتهديد مباشر للحكومة.. ومن الحكومة نفسها.

والكثير منا يتذكر عندما كان الرئيس الاسبق احمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية، حين جاءه تهديد من نائبه صدام حسين بالتنحي عن السلطة، حيث اعلن في حينها بان البكر يسلم السلطة لصدام حسين لاسباب صحية. علما ان البكر هو الذي كان يدعم صدام قبل ذلك أي منذ عام ١٩٦٨ واعتبره اليد اليمنى له.. ولا نريد ان نطيل عليكم في تفاصيل هذه المهاترات التي جرت بحق هذا الشعب المظلوم ،الشعب التواق للحرية والديمقراطية..

وبالعودة الى موضوعنا نقول: منذ فجر التاسع من نيسان ٢٠٠٣ تفاءل العراقيون بالخير والسلام والامان حين تشكلت اول حكومة عراقية مؤقته برعاية الحاكم المدني بول ابرايمر، وكانت الرئاسة شهرية، وكان يتم تداول السلطة بين اعضاء مجلس الحكم بشكل شهري ولمدة اثني عشر شهرا، الى حين تمت الدعوة الى تشكيل اول حكومة وطنية عن طريق الانتخابات، والتي تراسها اياد علاوي، واعقبتها اجراء انتخابات اخرى تولى رئاسة الوزراء فيها الدكتور ابراهيم الجعفري، وكانت الانتخابات الاخيرة قد اسفرت عن تولي السيد نوري المالكي رئاسة الوزراء..

ولكن للاسف كان الخاسر الاول في جميع هذه الاعراس الانتخابية هو المواطن العراقي.. لانه يبدو ان الكيان السياسي الذي يرشح اعضائه الى قبة البرلمان او لشغل مناصب وزارية يبقى همه الأول والاخير ميزانية الكيان او (جيبه) حسب التعبير المحلي.. وينسى هموم الشعب، وفي نفس الوقت يغض النظر عن سراق قوت الشعب، سواء كانوا في منصب رفيعة او يشغلون مناصب في مؤسسات الدولة ومفاصلها.

اما لجنة النزاهة فقد عملت بنزاهة وإخلاص شديدين لكي تغطي عيوب مسؤوليها لان هذه اللجنة هي من الحكومة ذاتها .. فكم من نائب في البرلمان هو مطلوب إلى وجه العدالة؟ وكم من مسؤول رفيع المستوى مطلوب للعدالة العراقية؟ وكم من وزير مطلوب للعدالة نفسها؟ وهؤلاء جميعا هم من وعد الشعب العراقي بان يتسلموا المسؤولية ويكونوا عند حسن ظن العراقيين.

وهنا، ارفع صوتي واخاطب الساسة العراقيين الذين هم منشغلون في التحالفات مع بعضهم البعض، لكي يشكلوا أقوى كتلة تحت قبة البرلمان، وتناسوا إن الرابح الأول او بالأحرى التحالف الأول هو مع الشعب لان الشعب هو الضمان والرابح الاول وهو الذي يؤهل الكيان او الكتلة التي ستفوز او ستفشل في العملية الانتخابية التي يقوم بها العراقيون.. فقد شبع العراقيون من الشعارات والبوسترات التي تلصق على الجدران فيقولون هذا هو السوبرمان الذي يأتي ويخلص العراق من الظلم والعبودية والحرامية، وسيقوده الى بر الامان والاستقرار والرفاه في ظل عراق موحد.

ويبدو اننا سنبقى نحلم ان ياتي السوبر مان لكي ياخذنا الى البر والامان.

من ذاكرة التاريخ ...

من كان وراء احداث كركوك الدامية؟

عبدالقادر الضيائي

لم تكتفي جوقة التحريض من قبل دول الجوار لأثارة الفتن والبلبلة في العراق، بل تعدى ذلك لكركوك على وجه الخصوص فلقد كانت ألاحداث والمؤامرات تحاك منذ زمن بعيد لاهل هذه المدينة، وتحديدا بمساعدة شركات النفط التي كان لها حصة الأسد في خلق واثارة الفتن التي لم تكن تتعدى التخريب لولم تكن هذه الشركات تتعمد صب الزيت على النار ليتجاوز ألامر حدود (الحدس السياسي) الى الوقائع.

فحسب كتاب (أكرم عبد المجيد) قائمقام (قضاء عقره) آنذاك الى مديرية شرطة القضاء المرقم ١٥٣ بتأريخ ١٩٥٨/١٢/٢٠، اي قبل احداث كركوك بحوالي سبعة اشهر، واستنادا الى اشعار الفرقة الثانية (عندما كان المرحوم الطبقجلي) مايزال قائدا لها، "ان شركات النفط تعد العدة لجلب (الاسلحة) من الخارج لتوزيعها على بعض الجماعات المأجورة وذلك عن طريق وضعها في ألاجهزة والمكائن والمواد المستوردة للشركات وأخفائها بصوره جيدة.." وليس من المنطق والحكمة ولايعقل أبدا بأن الزعيم عبد الكريم قاسم، لم يكن يعلم بما يدبر، فأجهزة استخباراته، فضلا عن تقارير قادة الفرق كانت تصله اولا بأول! ومع ذلك فأنه بمجرد مااشتعلت (الفتنة) حتى راح يوجه الاتهامات الى اليسار فقط! وهنا يطرح التساؤل: لماذا تسَرع قاسم في اتهام اليسار العراقي، و (الشيوعيين) تحديدا في تدبير(أحداث كركوك). ولعل ذلك يعود ألى مظاهرة الاول من آيار ١٩٥٩ التي طالب فيها الشيوعيون المشاركة في الحكم آنذاك؟ مما جعله ينتظر الفرصة اويبحث عن مبرر لضربهم، بسبب خوفه من تنامي نفوذهم وتأثيرهم في مجرى السياسة العراقية! والجدير بألذكر بأن لم يكن آنذاك اي خلاف على هوية المدينة (كركوك) اذا ما كانت كوردية ام تركمانية، ولم تشهد كركوك في تلك الفترة اية حادثة ذات (طابع سياسي) اوتنافس قومي بين الكورد والتركمان، ولكنها ظهرت بعد زوال النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ .. ويعزو ذلك الى نشاط دور دول(حلف بغداد)، الذي اخرجت ثورة ١٤ تموز بغداد منه.

وقد وردت آنذاك بمجموعة من مقالات (التحريض الاعلامي التركي) لمواجهة ثورة تموز واجهاضها، فقد كتبت صحيفة (حريت) التركية في ١٤ أيلول ١٩٥٨، أي بعد شهرين فقط من قيام الثورة، تقول : " ان جميع سكان العراق هم أتراك! وان العراق ليس بلدا عربيا! صحيح ان أكثر سكان العراق يتكلم اللغة العربية لكن مظهرهم وملامحهم تؤكد أنهم اتراك.. نحن نخزن من اجل ١٠٠ ألف تركي في قبرص ولانفكر بمصير مليون تركي في العراق".

أما صحيفة (وطن) التركية فاشارت صراحة الى الاستراتيجية التركية الرسمية اللاحقة. اذ كتبت في تأريخ ٧ تشرين الاول ١٩٥٨، "أذا استطعنا ان نفهم ان حكومة العراق الجديدة تستطيع أن تنتظر منا دائما اخلص التعاون ضد التحركات الكوردية، فأن هذه القضية التي تبدو الآن وكأنها نقطة تفريق بيننا، الا انها يمكن ان تلعب دورا هاما في التقريب بين أنقرة وبغداد، الا ان المسؤولين العراقين اذا تجاهلوا ذلك، ففي هذه الحالة وخلافا لرغباتنا كلها، لايمكن اقامة الصداقة بين العراق وتركيا"

لكن الامر تجاوز التحريض الاعلامي التركي ليدخل الموقف الى التحريض بالسلاح، فحسب كتاب رسمي وقعه المرحوم (ناظم الطبقجلي) عندما كان آمرا للفرقة الثانية في كركوك وكتاب مديرية الاستخبارات العسكرية المرقم ٢٢٨٥ في ١٩٥٨/١٠/٢١ "ان تركيا قد زودت العراق ب(٥٠٠) قطعة سلاح عن طريق الحدود البرية للبلدين، وان محاولات ارسال السلاح لاتزال قائمة". وهنا يمكن ملاحظة مدى تحريض الاجندة التركية للتركمان وودفعهم الى خلق الفتنة واثارة الاضطرابات والمشاكل ومن ثم يحسب كل ذلك على أكراد كركوك أو على الشيوعيين، واذا كانت هذه الوثيقة الرسمية تثبت تحريض تركيا لتركمان العراق فان دور ايران العضو الاخر في حلف بغداد كان لايقل حقدا على ثورة تموز، ولم يكن اقل رغبة في خلق الفتن والمشاكل للجمهورية الوليدة، ويبدو ان الامر قد تم بتنسيق وتعاون بين جميع اطراف (حلف بغداد)- حلف المعاهدة المركزية كما أطلق عليه بعد خروج بغداد منه- ووفق خطة مدروسة فحسب كتاب مدير أمن كركوك المرقم ٩٨٥٧ في ٨ /٩ / ١٩٥٩ "أن ايرانين دخلوا العراق خلسة بدون جوازات سفر، قد اشتركوا فعلا بالحوادث المذكورة - أي أحداث كركوك - منهم الايراني (سيف الله كريم والايراني توفيق مصطفى)، واستنادا الى الوثائق الحكومية الى ان (عبدالكريم قاسم) قد استدعى في ١٥ تموز أي قبل خطابه في كنيسة مار يوسف (مدير الاستخبارات العسكرية محسن الرفيعي، ثم مدير الامن العام عبد المجيد جليل وأمرهم بملاحقة (الشيوعيين) واعتقالهم. ثم يعود(قاسم) فيما بعد كما جاء بحديثه الى الصحفيين في جريدة الاستقلال العدد(٥٠٠) في ٣٠ تموز ١٩٦٠ الى التقليل من شان ما جرى في (أحداث كركوك) قبل عام قائلا: " ان الدعاية المغرضة لازالت تطبل وتهول حوادث كركوك والموصل" ، ثم يستمر في خطابه فيقول: "أن حوادث كركوك لاتعتبر شيئا بالنسبة لاي وضع ثوري فأن مجموع القتلى في تلك الحوادث لايزيد عن ٣٠ شخصا".

وهكذا نلاحظ بان الذين تصدوا لهذا الموضوع قد صادروا قدرا من الموضوعية المطلوبة في مثل هذه الدراسات باخيازهم المسبق وبحكم عوامل عديدة واهمالهم ــ العامل الخارجي ــ متعمدا في تدبير تلك(الفتنة الدموية).

لقد ركزت في هذا البحث الموجز جدا على العامل الذي تمثل في دور(تركيا وايران وشركة نفط كركوك) فاكتفيت بهذه العوامل الخارجية مستخلصا ان هذه الدول والمؤسسات كانت سببا في بث الفرقة بين اطراف الشعب العراقي عامة والشعب الكركوكي خاصة. ومع هذا فان ذلك لايمنعني من القاء بعض الضوء على الخلفية التأريخية لمدينة كركوك مستعينا في ذلك بمصادر تأريخية بينها (قاموس الاعلام) الذي يعد موسوعة تأريخية وجغرافية عثمانية مهمة، والتي نشرت في (اسطنبول سنة١٨٩٦) وجاء فيها :" تقع كركوك ضمن ولاية الموصل التابعة لكوردستان، وهي مركز رايلة ستجاق شارزور ولها من النفوس (٣٠,٠٠٠) الف نسمة ثلاثة ارباعهم من الكورد والبقية من الترك والعرب...

ولعل الوثائق التي اوردناها تثبت ان اجهزة الامن قد لعبت (دورا متميزا) في تضليل السلطات، وفي ـ التحريض ـ على الفتنة والتهويل من الخطر(الشيوعي). ولاننسى بأن تقارير الامن والمعلومات الواردة عن النشاط ـ الشيوعي ـ في المدينة لم تكن موضوعية وحقيقية. فالافكار الشيوعية لم تكن غريبة على المدينة ولم تدخل بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، بل كانت مألوفة لدى سكان الموصل منذ العشرينات وكان للشيوعيين تنظيم منذ الاربعينات في المدينة، ولم يتعرض الشيوعيون (للدين الاسلامي) او يثيروا مشاعر المؤمنين، لكن بعض اثرياء الموصل كانوا يحرضون عددا من رجال الدين لمهاجمة الشيوعيين والشيوعية في خطب الجمعة مما كان له الاثر الاكبر بهذه الاحداث.

رســـالة اعتذار الى بعض اعضاء البرلمان العراقـــــي ..

نأســـف لأزعاجكم .. ولكنها الحقيقـــــة ...

رافد انور مردان
rafid_mardan@yahoo.com

صعقت من عنوان ثانوي (سبتايتل) في احدى القنوات الفضائية مؤداه .. ان مجموعة من اعضاء البرلمان العراقي الحالي قد اجمعت الرأي - وهذا قلما يحدث - على مقاضاة المؤسسات الاعلامية التي انتقدت الامتيازات (اللامسبوقة) التي حصل عليها اعضاء البرلمان العراقي الحالي بعد ان صوتوا عليها بالاجماع .. وما أثارني ايضا ان هذا التصريح جاء في وقت عصيب من حياة البرلمان.. بل حياة العراقيين جميعا..

فبينما كان البرلمانيون يحاولون التوصل الى قانون انتخابات جديد لغرض استكمال الاستعدادات للانتخابات البرلمانية القادمة .. وبينما كانوا يختلفون على قضية دستورية واضحة لا مجال للخلاف عليها وهي قضية كركوك .. ظهر علينا خبر انزعاج بعض اعضاء البرلمان .. واعدادهم العدة لملاقاة (العدو الغاشم من الصحفيين !!) الذين اجرموا !! بانتقاد (الامتيازات الضئيلة !!) التي حصل عليها اعضاء البرلمان (كهدية من الشعب بعد استفتاء شعبي حر ونزيه !!) قام به الشعب تكريما لدور اعضاء البرلمان الوطني الذي جاء نتيجة (التزامهم بالدستور!!).. وتفانيهم (بالولاء للوطن ونبذهم الولاء لغيره!!).. ومساهماتهم الفاعلة باسراع التصويت على (القرارات المصيرية التي تهم الشعب !!).. وحرصهم على المال العام خصوصا بعد ان رفضوا (جشع المتقاعدين !!) الذين طالبوا احتساب نسبة ٨٠٪ من راتبهم كتقاعد (اسوة باعضاء البرلمان) بعد خدمة قد تصل الى الاربعين عاما من (الغياب عن الدوام الرسمي!! وحضور الجلسات التي تهم الشعب!!) لكون المتقاعدين قد قضوا معظم فترات خدمتهم يتنقلون بين الاردن وايران وبعض الدول الاجنبية والعربية الاخرى!!)

كيف يعقل ان يتهجم الصحفيون على الامتيازات التي نالها اعضاء البرلمان وهي لم تتجاوز بضعة ملايين كراتب شهري؟؟ وهل احتساب نسبة ٨٠٪ من رواتبهم كتقاعد مدى الحياة استنزافا للمال العام؟؟ وما الضير من حصولهم على جواز سفر دبلوماسي نافذ لمدة ثمانية اعوام اعتبارا من تاريخ انتهاء الدورة الحالية؟؟ اليس من حقهم السفر والاستمتاع بعد ان خدموا العراق لمدة اربع سنوات طويلة .. طويلة .. طويلة!! .. (قضوا معظمها في الخارج !!)خدمة للعراق والعراقيين؟؟.. وكيف يحق للصحفيين مقارنة انجازات اعضاء البرلمان (الجبارة!!) بدور المعلم والموظف والكادح لكي ينتقدوا الرافضين من اعضاء البرلمان على عدم تعديل تقاعد (ابناء الخايبة !!) الى ٨٠٪ من راتبهم؟؟ وكيف (يتشدق!!) المثقفون بانتقاد رئيس الوزراء عند تعيينه العشرات من المستشارين، واعتبار رواتبهم هدرا للمال العام ؟؟ وما هذا الظلم الذي اجمع عليه حملة العلم والكلمة على بعض السياسيين؟؟..

لقد اثبت بعض الصحفيين والمثقفين مجددا حسدهم!! على بعض (ابناء الوطن البررة الذين قاتلوا الطاغية بالسلاح الابيض لكي يتقلدوا مناصب يستحقوها بلا منازع!!).. الم يلاحظ المثقفون والصحفيون العمران الذي شهدته بغداد وباقي مدن الجنوب ؟!! .. الم يلاحظوا كيف جفت الشوارع من المياه الاسنة، وكيف عبدت الطرقات، ورصفت الارصفة الملونة، واعتلت وشمخت البنايات الحديثة العملاقة، واندحر الارهاب، ولم يتجرأ تجار المخدرات على نقل السموم، وصارت الامور تسيير بالعلم لا بالخزعبلات والدجل وملالي الفتاح فال؟!! وانتعش العلم وسكن علماء العراق بلدهم وهجروا المهجر بعد ان منحت الشهادات لمن يستحقها، وابتعدت الجامعات عن المحسوبية، وقدور الهريسة وتسجيلات اللطمية، والشباب المخدوع بالافكار التكفيرية ...!!!

بعد كل هذه الانجازات التي حققتها الحكومة بمساعدة اعضاء البرلمان، (يتبجح!!) الصحفيون، ويمنحون انفسهم حق السلطة الرابعة !! لكي يدافعوا عن الشعب الذي ارتضى ما آل اليه مصيره بلا حول ولا قوة !! ... اما كان اجدر بهم ان يركنوا ويتلونوا كما فعل غيرهم من صحفيي تالي وكت ؟ .. الا يتوجب عليهم الخوف من تهديد بعض اعضاء البرلمان (القانوني والشرعي!!)؟؟.. اليس من المفروض عليهم الاعتذار .. ثم الاذعان .. ثم البحث عن عمل آخر غير الصحافة والفكر والكلمات .. ليقتاتوا عليه بعد ان تتفضل عليهم الحكومة بوظيفة!!.. او البلدية بفسحة يفترشوا بها الارض ليبيعوا (الباقلاء او اللبلبي!!).. نعم هكذا يجب ان يكون مصير كل من ينتقد السادة اعضاء البرلمان ونخص منهم فقط من لايؤمن بالديمقراطية التي اعتاد الجميع ان يتخذها مثلا للانجازات المتحققة بفعل التغيير السياسي الذي طرأ على الساحة السياسية العراقية عام ٢٠٠٣ ، خصوصا عندما تدخل الديمقراطية في جدل المقارنة بين بريقها اليوم وانطفاءها في فترة الحكم الدكتاتوري المقبور.

لذا يتوجب على جميع الصحفيين العراقيين تقديم الاعتذار !! لكل من لم يفهم ان الديمقراطية سلاح ذو حدين .. وانها - اي الديمقراطية - حق للشعب بالاعتراض والنقد عندما يصابوا بخيبة امل في من انتخبوهم .. وليست - اي الديمقراطية - حكرا على البرلمانيين وصناع القرار لكي يسنوا القوانين ويصوتوا عليها وفقا لمصالحهم الشخصية ..

وكيف يحق للصحفيين مقارنة انجازات اعضاء البرلمان (الجبارة!!) بدور المعلم والموظف والكادح لكي ينتقدوا الرافضين من اعضاء البرلمان على عدم تعديل تقاعد (ابناء الخايبة !!) الى ٨٠٪ من راتبهم؟؟ وكيف (يتشدق!!) المثقفون بانتقاد رئيس الوزراء عند تعيينه العشرات من المستشارين، واعتبار رواتبهم هدرا للمال العام؟؟

كيف يعقل ان يتهجم الصحفيون على الامتيازات التي نالها اعضاء البرلمان وهي لم تتجاوز بضعة ملايين كراتب شهري ؟؟ وهل احتساب نسبة ٨٠٪ من رواتبهم كتقاعد مدى الحياة استنزافا للمال العام ؟؟ وما الضير من حصولهم على جواز سفر دبلوماسي نافذ لمدة ثمانية اعوام اعتبارا من تاريخ انتهاء الدورة الحالية؟؟ اليس من حقهم السفر والاستمتاع بعد ان خدموا العراق لمدة اربع سنوات طويلة.. طويلة.. طويلة!!..(قضوا معظمها في الخارج !!)خدمة للعراق والعراقيين؟؟